

تعريف الشفعة وبيان حكمها التكليفي وحكمة مشروعيتها

بحث في فقه المعاملات

إعداد/ أ.د. أحمد يوسف سليمان

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

ahmed.mahdey@mediu.ws

للشريك المتضرر، وليس فيها ضرر على الشريك الآخر؛ لأنه سيبيع بنفس الثمن.

خلاصة— هذا البحث يبحث في تعريف الشفعة، وبيان حكمها التكليفي، وحكمة مشروعيتها.

الكلمات المفتاحية: الشفعة، بيان حكم الشفعة، حكمة مشروع الشفعة.

المراجع والمصادر

- 1- ابن مودود، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلية الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، دار الخير، سنة النشر: ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- 2- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم (ابن نجيم)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، سنة النشر، ط: ٢، دت، ثمانية أجزاء.
- 3- ابن الهمام، كمال الدين بن عبدالواحد (ابن الهمام)، فتح القدير، دار الفكر، رقم الطبعة: د. ط: ٢، دت، عشرة أجزاء.
- 4- الرمانى، د. زيد بن محمد الرمانى، مقاصد الشريعة في الكسب، الناشر: دار طويق للنشر، مكان النشر: الرياض، عدد الصفحات: ١٤٣، عدد المجلدات: ١، الإصدار: الأول.
- 5- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، الميسوط، دار المعرفة، سنة النشر: ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، رقم الطبعة: د. ط، عدد الأجزاء: ثلاثون جزءاً.
- 6- الكاساني، أبو بكر مسعود بن أحمد الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، الطبعة: الثانية، عدد الأجزاء: سبعة أجزاء.
- 7- الحطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن (الحطاب)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، سنة النشر: ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، رقم الطبعة: الثالثة، عدد الأجزاء: ستة أجزاء.
- 8- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية، سنة النشر، رقم الطبعة: د. ط: دت، عدد الأجزاء: أربعة أجزاء.
- 9- عليش، محمد بن أحمد بن محمد (عليش)، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، سنة النشر: ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، رقم الطبعة: د. ط، عدد الأجزاء: تسعة أجزاء.
- 10- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الخيرة، دار الغرب الإسلامي، سنة النشر: ١٩٩٤م، رقم الطبعة، عدد الأجزاء: أربعة عشر جزءاً، فروع الفقه الشافعي.
- 11- الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، المدونة، دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، رقم الطبعة: ط١، عدد الأجزاء: أربعة أجزاء.
- 12- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، الطبعة: د. ط، عدد الأجزاء: ثمانية عشر.
- 13- الرملي، محمد بن شهاب الدين الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، سنة النشر: ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، رقم الطبعة: ط أخيرة، عدد الأجزاء: ثمانية أجزاء.
- 14- الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، الأم، دار المعرفة، سنة النشر: ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، رقم الطبعة: د. ط، عدد الأجزاء: ثمانية أجزاء.

I. المقدمة

تعريف الشفعة لغة: بضم الشين وسكون الفاء، اسم مصدر بمعنى التملك، وتأتي أيضاً بمعنى التملك المشفوع.

II. موضوع المقالة

تعريف الشفعة لغة: بضم الشين وسكون الفاء، اسم مصدر بمعنى التملك، وتأتي أيضاً بمعنى التملك المشفوع.

واصطلاحاً: تملك البقعة جبراً على المشتري بما قام عليه، أو هي: حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بوعض.

والحكم التكليفي للشفعة أنها حق ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، وللثابت له هذا الحق أخذه أو تركه فهي أمر مباح، لكن بعض العلماء رأي أنها قد تستحب إذا كان المشتري الأول يتخذ من المكان المشفوع ما يمارس فيه ما يعضب الله عز وجل، فالأخذ بالشفعة منه منع لوقوع هذا الفجور، ولكن الأصل في الأحوال العادية أنها مباحة، والأدلة على مشروعيتها في الكتاب والسنة والإجماع.

من الكتاب قوله تعالى: { وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَبِئْسَ مَا بَدَعُوا لِيُبْغِيَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ } [ص: ٢٤] ووجه الاستدلال من الآية الكريمة أنها تقرر أنّ كثرًا من الشركاء يظلم بعضهم بعضاً، ورفع هذا الظلم مشروع، فالشفعة طريق من طرق رفع هذا الظلم أو منعه، فهي مشروعة.

ومن السنة حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم- في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة، وفي رواية أخرى: قال جابر قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم- بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء أخذ وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به، أخرج الأول البخاري، وأخرج الثاني مسلم.

وعن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «جار الدار أحق بالدار» رواه الترمذي وحسنه.

وذكر ابن المنذر الإجماع على مشروعيتها فقال: أجمع أهل العلم على إثبات الشفعة للشريك الذي لم يقاسم فيما بيع من أرض أو دار أو حائط.

وحكمة مشروعيتها:

لما كان الضرر كثيراً ما يقع من الشركاء، فقد شرع الله عز وجل رفع ضرر المشاركة بالقسمة أو بالشفعة، خصوصاً وأن الشفعة فيها منفعة

- ١٥- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي، سنة النشر: ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، الطبعة: دط، عدد الأجزاء: اثنا عشرة جزءاً.
- ١٦- الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، دار إحياء التراث العربي، سنة النشر، رقم الطبعة: دط : دبت، عدد الأجزاء: عشرة أجزاء.
- ١٧- برهان الدين، أبو إسحاق برهان الدين بن محمد بن عبد الله الحنبلي، المبدع في شرح المقنع، المكتب الإسلامي، سنة النشر: ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: عشرة أجزاء.
- ١٨- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس، شرح عمدة الفقه، مكتبة العبيكان، سنة النشر، عدد الأجزاء: ثلاثة أجزاء.
- ١٩- ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد المقدسي، الفروع، عالم الكتب، سنة النشر: ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، رقم الطبعة: ط٤، عدد الأجزاء: ستة أجزاء.
- ٢٠- البهوتي، منصور بن يونس البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، دار الفكر، سنة النشر: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، رقم الطبعة: دط، عدد الأجزاء: ستة أجزاء.
- ٢١- المرادوي، علي بن سليمان بن أحمد المرادوي، الإنصاف، دار إحياء التراث العربي، سنة النشر، رقم الطبعة: دط : دبت، عدد الأجزاء: اثنا عشر جزءاً.
- ٢٢- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار ابن حزم، سنة النشر: ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ٢٣- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، المغني، دار إحياء التراث العربي، سنة النشر: ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، رقم الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: عشرة أجزاء.
- ٢٤- النووي، يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، مطبعة المنيرية، سنة النشر: دبت، رقم الطبعة: دط : دبت.
- ٢٥- زغيبية، د. عز الدين بن زغيبية، مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية، مراجعة وتقديم د. نور الدين صغيري، الناشر: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الطبعة: الأولى ٢٠٠١.
- ٢٦- سارة متلع القحطاني، وهذه رسالة علمية: أثر المقاصد الشرعية في التنمية الاقتصادية؛ الكويت: جامعة الكويت. كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٤، ص (رسالة ماجستير).
- ٢٧- الموسوعة الفقهية الكويتية، لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت.